

بلانفورد حضر برفقة محام مقرب من الحزب.. والنائب رعد يعقد مؤتمراً صحافياً للرد على قرار الاتهام اليوم

مراسل «التايم» أمام القضاء اللبناني: لا أعرف من أجرى المقابلة مع متهم حزب الله!

تُقل مراسل «تايم» في بيروت نيكولاس بلانفورد أمام النائب العام التمييزي سعيد مبراً بحضور محاميه حسين قازان القريب من فريق محامي حزب الله، حيث كرر انكاره أن يكون هو من أجرى المقابلة مع المتهم بقضية اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والذي لم يفصح عن اسمه.

وبعد الاستماع اليه من قبل النائب العام التمييزي قال بلانفورد: لقد مثلت أمام القاضي ميرزا، ولا شيء لدي أقوله عن الجلسة، التي هي سرية بحكم القانون، كما لا شيء لدي لأقوله عن المقابلة لأنني لست من أجراءها، وليسال من أجراءها، والذي شخصياً لا أعرف من هو.

وسالته «الأنباء» عن موقفه في حال طلبته المحكمة الدولية، فأجاب: إذا طلبتني المحكمة أذهب إليها وأقول ما قلته للمقاضي. أوساط الرئيس ميقاتي قالت انه ينتظر نتائج التحقيق الذي تجرته النيابة العامة التمييزية في الحديث المنسوب الي أحد المتهمين بجريمة اغتيال الرئيس الحريري ليبنى على الشيء مقتضاه.

وأشارت الاوساط الى ان رئيس الوزراء يدعو الى عدم استباق نتائج التحقيق واطلاق المواقف والاحكام المسبقة لما يصون الوحدة الوطنية والسلام الاهلي.

وكان مراسم «تايم» في بيروت نيكولاس بلانفورد قد قال في احاديث اعلامية انه لم يجر المقابلة مع احد المظلومين الى المحكمة الدولية، بل ان ادارة المجلة ارسلت اليه نصوصاً لمقابلة جارية قالت انها مع متهم من حزب الله، وطلبت منه اعداد مقال تحليلي على أساسها، وأشار الى انه سأل ادارة المجلة عن صحة المقابلة فقالوا له انهم متأكدون من كونها أصلية، نافية ان يكون تلقى اي تهديد او اتصال من حزب الله، وأنه سيدي بشهادته امام المسؤولين الامنيين اللبنانيين.

بعض وسائل الاعلام ذكرت ان الشخص الذي اجريت معه المقابلة هو سليم عياش وليس حسين عيسى وانها جرت في مركز



مراسل «التايم» في بيروت نيكولاس بلانفورد بعد خروجه من وزارة العدل امس (محمود الطويل)

عبود: لو كان

الحريري رئيساً لما

استطاع أن يفعل

بملف المتهمين أكثر

مما فعل ميقاتي



السنيرة: لا طائفة

قاتلة وأخرى مقتولة

الدفاع المدني في حارة حريك لكن ليس هناك ما يؤكد ذلك.

رعد يرد في افطار واليوم بمؤتمر صحافي

رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

النائب محمد رعد الذي سيعقد

اليوم مؤتمراً صحافياً للرد على

القرار الاتهامي من مطلق قانوني،

قال في هذا السياق ان خصوم

الحزب يجاولون عبر كل الوسائل

استدراجاً الى خارج اولوياتنا،

والى اللعب الذي حضروا معركتهم

فيه وفي التوقيت الذي يناسبهم

وضمن الحكمة والاكتوبة التي

نسجوها.

واضاف رعد في حفل افطار

بالنبطية: اننا لن نستدرج، لأن

عدونا الرئيسي سيبقي الكيان

الاسرائيلي، وانه لا المحكمة الدولية

ولا الائتلاف على الحركة الشعبية

يمكن ان يثنيها عن دعم المقاومين

الحيقيين الذين يعرفون درب

الاصلاح والتغيير، انهم يريدون

الهائنا بالتفاصيل من اجل ان

يمروا مؤامرتهم المتسللة عبر

ما يسمى بالفوضى البناءة من

اجل اعادة ترسيم منطقتنا من

اجل ما يسمى بالشرق الاوسط

الجديد.

لكن الرئيس فؤاد السنيرة

دعا الجهات المعنية الى تسليم

اطار البحث عن المتهمين، هو كلام

كاذب.

واضاف: المتهمون الاربعة

ملتمسون سياسياً وعقائدياً

ودينياً، بحزب الله، وهو ملتزم

كذلك بالمرجعية الإيرانية واي قرار

صدر بالاغتال لا يمكن الا ان يكون

قد بدأ في طهران ومر بدمشق ونفذ

في بيروت، معتبراً ذلك تسلسلاً

طبيعياً ومنطقياً اذا ثبت ان المتهمين

مسؤولون عن الاغتيال.

الوزير احمد كرامي تحريك لجنة

التحقيق الدولية

الوزير احمد كرامي طالب من

جهته لجنة التحقيق الدولية بوضع

يديها على المقابلة التي نشرت في

مجلة «تايم» الاميركية، وقال في

تصريح له امس: هذه مسؤولية

الاجهزة الامنية، ولا يستطيع احد

ان يضع الحكومة في مكان وكأنها

لا تريد ان تعرف من قتل الرئيس

الحريري.

وزير السياحة في حكومة

ميقاتي فادي عبود، عضو كتلة

العماد ميشال عون قلل من اهمية

وخطورة ما نشر في مجلة «تايم»،

وقال ردا على سؤال لاذاعة صوت

لبنان: اعتقد ان الجميع اعطى هذه

المقابلة اكبر مما هي بكثير.

واضاف: بلانفورد يقول انه

ليس من أجرى المقابلة، وان شخصا

آخر اجراها، وهو هنا يذكرنا بملفات

شهود الزور، وبالتالي ليس معروفا

مع من اجريت المقابلة، ولا يوجد

اسم من اجريت معه المقابلة،

والمقابلة اجريت ببساطة مع انسان

أت على دراجة نارية، وهو مطلوب

من كل الدول، واجرى مقابلة مع

صحافي مجهول الهوية هو الآخر،

وبالتالي قصص خيالية.

الوزير عبود: لو كان الحريري لما

فعل أفضل

وفي رأي الوزير عبود انه حتى

لو كان الرئيس سعد الحريري

رئيساً للحكومة لما استطاع ان

يفعل للمتهمين أكثر مما فعل

الرئيس ميقاتي، لكن هناك بعض

اللبنانيين يفضون الزيت على النار

مهما كان السبب لخلق البلبلة في

المجتمع اللبناني.

بيروت - عمر جنبجر



خليل لـ «الأنباء»: «حزب الله» ليس ضابطة عدلية

ليلاحق المتهمين أينما وجدوا!

رأى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب د. يوسف خليل ان الهدف من محاولات تحميل الحكومة اللبنانية مسؤولية الظهور الاعلامي لأحد المتهمين الـ 4 في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري، هو تشويه صورة الحكومة وضرب دورها الوطني في مقاربة الملفات ذات الحساسية العالية

ومعالجات الازمات الناجمة عنها، لاسيما المتعلقة منها بالمحكمة الدولية وبتنفيذ مقرراتها، اضافة الى مقررات مجلس الأمن، معتبراً بالتالي ان مسؤولية الحدث الاعلامي وبالرغم من إنكاره من قبل الصحفي نيكولاس بلانفورد ورمي على مراسل آخر تقع على مجلة «تايم» الاميركية

التي اجرت المقابلة الصحافية مع المتهم، إن يتوجب على القضاء اللبناني الذي لم يتمكن من العثور على المتهمين مساءلة مدير مكتبها في لبنان ومراسلها الذي أجرى المقابلة أياً يكن لكونه

وبحكم لقائه مع المتهم يدرك مكان إقامته وكيفية الوصول إليه هذا فيما لو كان قانون

الإعلام المحلي والدولي يسمح بمساءلتها.

ورفض النائب خليل في تصريح لـ «الأنباء» ما

يحاول البعض نسه عنوة في الوسطين الاعلامي والشعبي

بان ظهور الجهات في مقابلة صحافية ضرب هيبة الدولة

ومصدقتها في التعاون مع القضاء الدولي، وذلك

لاعتباره ان الدولة مهما بلغت دقة تعقبها لأثر المتهمين

ببعض الجهات الخارجية تبقى بحاجة الى الوقت

للتوصل الى مكان إقامتهم، منكرًا على سبيل المثال بأن الولايات المتحدة وبالرغم من امتلاكها أوسع شبكات الرصد والتقصي والتجسس،

وبالرغم مما تملكه من إمكانات تكنولوجيا تفوق إمكانات الدول الأخرى، عجزت ولستين طويلة عن معرفة مكان إقامة زعيم

تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن وعن تقصي كيفية إيصال تسجيلاته الصوتية والمرئية الى قناة «الجزيرة» القطرية، معتبراً بالتالي ووفقاً لإمكانات الدولة والضابطة

العدلية، ان اتهام الدولة بالتقصير باطل ولا يعبر عن حقيقة اتمام الحكومة بالتعاون مع المحكمة الدولية، ومن جهة ثانية

فان اتهام «حزب الله» بحماية المتهمين على خلفية المقابلة الصحافية هو اتهام سياسي ومعنوي أكثر منه واقعي،

وذلك لاعتباره ان «حزب الله» ليس ضابطة عدلية ليلاحق

المتهمين أينما وجدوا، ناهيك عن انه وبالرغم من شكوكه الكبيرة حول مصداقية

التحقيقات وبالرغم من اعتراضه الحق على الألة

الظرفية غير القطعية التي على أساسها تم توجيه التهمة

الى 4 مجاهدين من كوادره العسكرية، لا مصلحة لديه

مباشرة او غير مباشرة في إثارة هذه البلبلة الإعلامية،

معتبراً بالتالي ان جل ما في خلفيات المقابلة هو تواطؤ

صريح مع الأدوار المنوطة ببعض الجهات الخارجية

اتهام الدولة

بالتقصير باطل

ولا يعبر عن

اهتمام الحكومة

بالتعاون مع

المحكمة



النائب د. يوسف خليل

المعارضة اليمنية تعيد النظر في تشكيل المجلس الوطني بعد انسحاب عدة أعضاء

يسمى بـ «الحراك الجنوبي» وجماعة الحوثيين شمال اليمن.

وأقر اجتماع للمجلس عقد ليل امس الأول، تشكيل لجنة قانونية لإعداد لائحة المجلس، ولجنة الموجبات الأساسية (تستهدف التصعيد الثوري السلمي)، ولجنة التواصل مع الخارج والداخل والساحات بشأن تعديل قوام المجلس.

ميدانيا، كشف مسؤول أممي

بمبنى عن مقتل 80 من عناصر

تنظيم القاعدة خلال المواجهات

في محافظة أبين التي يسيطر

عليها ما يات يعرف بـ «أنصار

الشرعية» منذ مايو الماضي.

وقال رئيس جهاز الأمن

القومي (المخابرات) علي الأنسي

في حوار مع أسبوعية «الميثاق»

الرسمية أمس قتل «أكثر من

80 عنصراً من الإرهابيين ما بين

قيادي ومقاتل ومن جنسيات

يمنية وأجنبية بالإضافة إلى

عشرات الجرحى والمصابين

بمحافظة أبين».

وأشار الى أنه «تم إفشال

مخطط عناصر القاعدة الذين

توافدوا من مختلف المناطق

الى المحافظة بهدف إسقاطها

والسيطرة عليها والانتقال

للسيطرة على مدينة عدن نظراً

لموقعها الإستراتيجي المتميز

بهدف تهديد الملاحة البحرية الدولية».



استمرار التظاهرات المناهضة للرئيس صالح في اليمن (أ.ف.ب)

اشتراط قيادات المعارضة في المحافظات الجنوبية أن يتم تشكيلها مناصفة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

ولم يحظ هذا الشرط بقبول

تحالف أحزاب اللقاء المشترك

(المعارضة) خاصة التجمع

اليميني للإصلاح (الإخوان

المسلمون أكبر أعضاء تحالف

اللقاء المشترك) وهو الذي

يسيطر عملياً على ممارسات

اللقاء المشترك، ويستطيع

فرض أجندته ورواه.

وعقب هذه الانتكاسة التي

منى بها «المجلس الوطني

مقتل العشرات

من عناصر القاعدة

في مواجهات عنيفة

مع القوى الأمنية

جنوب اليمن



صنعاء - أ.ش.أ: بعد انسحاب العديد من أعضاء «المجلس الوطني لقيادة قوى الثورة» الذي أعلنه تحالف أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة الرئيسية باليمن) يوم الأربعاء الماضي، قررت المعارضة إعادة النظر في تشكيل المجلس الذي اعتبره كثير من المسؤولين اليمنيين مولوداً ميتاً بسبب انشقاقات أعضائه وعدم التشاور معهم قبل إدراج أسمائهم كأعضاء بالمجلس.

وكان من أهم أسباب قرار المعارضة إعادة النظر في تشكيل المجلس، انسحاب 23 شخصية من القيادات المعارضة بالمحافظات الجنوبية وفي مقدمتهم الرئيس الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد، ورئيس الوزراء الأسبق م.حيدر أبو بكر العطاس والناشط الجنوبي مالك صحيفة «الأيام» المحظورة هشام باشراحيل وآخرون.

والى جانب هذه القيادات الجنوبية، أعلن «مجلس التضامن الوطني اليمني» (المعارض) الذي يقوده الزعيم القبلي النافذ حسين الأحمر - في بيان - انسحابه من المجلس الوطني «تضامناً مع المعارضين الجنوبيين الذين أعلنوا رفضهم المشاركة في «المجلس الوطني لقيادة قوى الثورة السلمية» بعد أن شعروا بأنه لم يعطهم حقهم كاملاً.

وإزاء تعثر تحقيق التوافق على تشكيل «المجلس الوطني لقيادة قوى الثورة» الذي أعلنه تحالف أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة اليمنية)، تم إعلان تشكيل المجلس بمن تنفي من أعضائه برئاسة القيادي المعارض محمد سالم باسندوه وزير خارجية أسبق باليمن الجنوبي سابقاً، وهو رئيس اللجنة التحضيرية للحوار حالياً (معارضة).

بينما تأجل تشكيل اللجنة التنفيذية للمجلس، والتي كان مقرراً أن تضم 20 عضواً من المفترض أن يمثلوا مختلف قوى المعارضة على الساحة اليمنية، إلا أن العقبية الرئيسية أمام تشكيل هذه اللجنة كانت

إتريس

وقد تريح!

شفرولية كروز 2011

إقامة بشالته

خدمات سبا وتحصيل

إيم فون

خدمات عناية بالأسنان

إيم بباد

لدخول السحب أرسل الرقم الظاهر على إيصال التعبئة على الأرقام:

زين: 93318 - وطنية: 1547 - شيفتا: 50140

تابعوا السحب على برنامج (شوجي) كل يوم سبت الساعة 12:15 مساءً على قناة فنون

خدمة العملاء

1841010

www.alfa.com.kw